الاجتماع الخامس لفريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة "أنظمة تقييم وتحديد الإعاقة في المنطقة العربية"

استضافت الاسكوا هذا الاجتماع الافتراضي عبر منصة "كودو"

17 ديسمبر/كانون الأول 2020

تقرير الاجتماع

الخلفية

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UN-ESCWA) الاجتماع الخامس لفريق الخبراء بين الدورات المعني بالإعاقة (IGED) في 17 كانون الأول / ديسمبر 2020. وعُقد الاجتماع افتراضياً عبر منصة KUDO

تم تأسيس فريق الخبراء (IGED) في عام 2016 لتعزيز الروابط وتبادل المعلومات حول سياسة الإعاقة بين دول المنطقة العربية وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

متابعة للاجتماع الرابع لفريق الخبراء المعني بالإعاقة (IGED) الذي عقد في ديسمبر 2019 في القاهرة، سيعقد الاجتماع الخامس IGED لهدفين. أولاً، لعرض ومناقشة مسودة الورقة الفنية: "أنظمة تقييم وتحديد الإعاقة في المنطقة العربية: نظرة عامة". ستؤخذ التعليقات الواردة من فريق الخبراء بعين في الاعتبار عند تحديث النسخة النهائية للورقة. ثانياً، ستكون ورشة العمل هذه فرصة لمشاركة المعرفة والخبرات بين الدول، حيث سيتم دعوة الدول لمشاركة خبراتها في تجربة الانتقال إلى نظام لتقييم وتحديد الإعاقة، بشكل يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. جميع البلدان مرحب بها للمشاركة، وخاصة أولئك الذين يرغبون في تحديث المجموعة بشأن التقدم الذي أحرزوه منذ آخر اجتماع IGED (من ديسمبر 2019 حتى ديسمبر 2020).

حضر الاجتماع أعضاء فريق الخبراء المعنيين بالإعاقة من البلدان التالية: مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، مالطا. كما ضم ممثلاً عن جامعة الدول العربية. من المقرر مبدئيًا عقد الاجتماع القادم لـ IGED في عام 2021.

تقييم وتحديد الإعاقة في المنطقة العربية

منذ إقرار اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2006، شهد مجال السياسات المتعلقة بالإعاقة نقلة نوعية إذ تحوّل من مقاربة طبية، متمحورة حول الفرد ووضعه، إلى فهم الإعاقة من منظار حقوق الإنسان، الذي يأخذ بعين الاعتبار تأثير البيئة العامة على ظروف الفرد الخاصة. فمن منظار حقوق الإنسان، تنتج الإعاقة عن التفاعل القائم بين حالة فردية والبيئة الاجتماعية والمادية المحيطة بها.

غالبية البلدان العربية قد وقّعت أو صدَّقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتزمت بتعديل قوانينها وأطرها المؤسسية لضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعياً في جميع مفاصل الحياة. وفيما سُجّل تقدّم واضح في الكثير من المجالات السياساتية، كالاستراتيجيات والقوانين الوطنية المتعلقة بالإعاقة، لا تزال الصورة ضبابية في أحد مجالاتها الأساسية، ألا وهو كيفية اعتماد نظام لتقييم الإعاقة وتحديدها، بما يتماشى مع مقاربة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المرتكزة على حقوق الإنسان.

وقد شكّل ذلك تحدياً لسببين اثنين: يتمثّل أولهما في أنّ المعرفة الحالية، كما التعريفات المتداولة أحياناً بشأن الإعاقة، لا تزال تستند إلى فهم طبي للإعاقة، وهذا ما يتطلّب تحوّلاً مفاهيمياً لم تتبلور معالمه بعد؛ ويكمن ثانيهما في التحديات التقنية التي تواجهها البلدان تبعاً لظروفها الاجتماعية والاقتصادية الفريدة، وتكوينها الجغرافي، وهيكليتها المؤسسية الحاكمة. بعض هذه التحديات الفنية التي تواجهها البلدان قد تكون محدودية الموارد، ونقص المعرفة التقنية بأنظمة تقييم الإعاقة المتوافقة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونقص المهنيين المدربين الذين يمكنهم تطبيقها.

ملخص التحديثات ونقاط العمل

- ستواصل الإسكوا جمع التحديثات من الدول الأعضاء، والانتهاء من الورقة التقنية حول تقييم الإعاقة في المنطقة العربية وترجمتها إلى اللغة العربية.
- بناء على طلب مجموعة خبراء الإعاقة في اجتماعها السنوي الرابع، تعمل الإسكوا حالياً على تطوير منصة رقمية للإعاقة يمكن الوصول إليها بالكامل. ستدعم هذه المنصة أيضًا مساحة تعاون محمية بكلمة مرور لأعضاء IGED لتبادل المسودات والعمل الجاري والأفكار.
- يتم حالياً تنفيذ مشروع صغير لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل وسيتم قريباً مشاركة النتائج الأولية مع المجموعة.
- ستواصل الإسكوا العمل على ملف النفاذية الرقمية والتقنيات المساعدة (سيتم مشاركة مسودة لورقة مفاهيمية حول التقنيات المساعدة قريباً، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية.)
- في إطار التعاون مع دولة مالطا (منتدى فاليتا)، ستحاول الإسكوا إنشاء شبكة بحثية من الجامعات لتدريب أفضل الباحثين الناطقين بالعربية حول الإعاقة. تود الإسكوا تشجيع الجامعات العربية على إجراء دراسات حول الإعاقة والتواصل في شبكة واحدة، بحيث يمكنهم التعلم من بعضهم البعض والتعاون.
- تعمل الإسكوا على ورقة لرصد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة العاملة في المنطقة العربية، وترحب بأي معطيات من فريق الخبراء لتبادل خبراتهم في التفاعل مع المنظمات ذات الصلة في بلدانهم.
- في كانون الأول / ديسمبر 2020، نظمت الإسكوا حملة توعية حول إدماج الإعاقة في سوق العمل، مع مقاطع فيديو من القطاع الخاص من جميع أنحاء المنطقة. وبما أنها قضية مستمرة، تخطط الإسكوا لتوسيع نطاق هذه الحملة من خلال جمع مواد إضافية ذات صلة. وتشجع فريق الخبراء على مشاركة أي معلومات ذات صلة على المستوى الوطني. تم القيام بعمل مماثل في المرحلة المبكرة من جائحة كوفيد، عندما تم جمع مواد يمكن الوصول إليها حول COVID-19 من كيانات مختلفة، وتم تجميعها ومشاركتها مع المجموعة.
- سترسل الإسكوا قائمة بالمواضيع المقترحة وتدعو أعضاء فريق الخبراء للتعبير عن رأيهم من خلال سرد أهم ثلاث أولويات.

ملخص النقاش

<u>الجلسة الافتتاحية</u>

رحبت السيدة جيزيلا نوك بجميع المشاركين في الاجتماع السنوي الخامس لـ IGED وأعربت عن تقدير الإسكوا للتعاون المستمر بين نقاط الاتصال في فريق الخبراء، ومشاركتهم النشطة خلال عام 2020 في سياق استجابة العالم لجائحة كوفيد-19.

فيما يتعلق بتقييم الإعاقة، أشارت إلى وجود طريقتين لتقييم الإعاقة :

1. بيانات المسوح والتعداد السكاني، والتي تقدر نسبة الإعاقة وفق هذه الاستبيانات.
2. البيانات الإدارية المستخرجة من سجلات برامج الإعاقة وسجلات حاملي بطاقات الإعاقة. تتضمن هذه البيانات معلومات حول التقييم الفردي وتفاصيل شخصية أخرى غير متوفرة في بيانات المسوح.

وأشارت إلى أن هناك حاجة للتغيير من المقاربة الطبية إلى المقاربة الشاملة التي تأخذ التفاعل بين الفرد وبيئته بعين الاعتبار بالإضافة للأبعاد النفسية والاجتماعية بعين الاعتبار. حيث أن الإعاقة هي نتيجة البيئة، ومدى مواءمتها وشموليتها لظروف الناس.

وتلت ذلك جولة مقدمات لجميع المشاركين في الاجتماع. ثم ذكرت السيدة نوك أن الاجتماع سيبدأ بعرض من السيدة سمية المجذوب حول الورقة التي اتفق على موضوعها وافق عليها المشاركون في اجتماع فريق الخبراء العام الماضي.

الجلسة الأولى: عرض مسودة الورقة الفنية حول أنظمة تقييم وتحديد الإعاقة في المنطقة العربية

قدمت السيدة سمية المجذوب، الاسكوا، عرضاً حول مسودة الورقة الفنية بعنوان "أنظمة تقييم وتحديد الإعاقة في المنطقة العربية، استعرضت فيه الهدف من إعداد الورقة، ومنهجية البحث، ومحتويات الورقة. وأشارت السيدة المجذوب إلى ان الورقة معدة بالإنكليزية وقد جرى تحضير ترجمة سريعة إلى العربية.

جاءت الورقة كاستجابة للاجتماع السنوي الرابع لفريق الخبراء المعني بالإعاقة الذي عقد في القاهرة في ديسمبر 2019. وهي تهدف إلى رصد التحول المفاهيمي للإعاقة ورصد الأطر القانونية لتقييم وتحديد الإعاقة إضافة إلى الاستفادة من التجارب القائمة.

وقد اعتمدت منهجية البحث على نتائج استبيان جرى استيفاؤه قبل اجتماع القاهرة، ومضمون العروض المقدمة غي الاجتماع، كما جرى استخدام مصادر اكاديمية وبحثية لرصد الأطر القانونية الوطنية إضافة إلى ارسال بعض الأسئلة التوضيحية للدول لاستمال المعلومات. ويشكل لاجتماع الحالي جزءاً من المنهجية المتبعة في أنجاز هذه الورقة.

وتتناول الورقة التحول في مفهوم الإعاقة ثم تنتقل إلى استكشاف أهداف أنظمة تقييم وتحديد الإعاقة واستعراض مفاهيم تقييم الإعاقة المختلفة. كما ترصد الورقة أوجه التشابه والاختلاف في كيفية تقييم الإعاقة بناء على التشريعات الموجودة. وقد تضمي الورقة دراسات حالة من كل من المغرب، وعمان، ومصر، وتونس.

وفيما يتعلق بالتحول المفاهيمي في منظور الإعاقة، أشارت السيدة المجذوب إلى أن المنظور الطبي السابق كان ينظر إلى الإعاقة على أنها "مشكلة طبية" ويركز على الفرد على أنه مسؤولٌ عن تحقيق الإدماج. ولكن التحول الذي حصل نتيجة للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD يقارب الإعاقة من منطلق حقوقي، وجعل الإعاقة مشكلة مجتمعية حيث هناك مسؤولية على المجتمع والبيئة.

وأهمية هذا التحول تكمن في التركيز على دورة الحياة في المفهوم الجديد للإعاقة. فتأثير الإعاقة يختلف بحسب مراحل الحياة، كذلك تختلف خدمات الدعم التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة حسب مراحل الحياة. بالتالي لا يمكن الاكتفاء بتقييم الإعاقة مرة واحدة، وإنما يجب أن يحصل التقييم بشكل دوري لكل شخص بحسب مراجل حياته، والبيئة المحيطة، والخدمات المتوفرة له.

وأوضحت السيدة المجذوب الفرق بين تقييم الإعاقة وتحديد الإعاقة والأهلية، حيث يعتمد تقييم الإعاقة على جمع المعلومات الظروف المحددة لكل شخص ويركز على الأداء الوظيفي وبيئته واستقلاليته وهو يختلف بين شخص آخر. بينما يتم تحديد الإعاقة بعد جمع المعلومات ووضعها في أطار التصنيف المعتمد وهو يشير إلى مدى استقلالية الشخص ومدى حاجته إلى الدعم. أما الاهلية فهي تحديد فئة الأشخاص التي يمكن أن تدعمها الحكومة، وكيف، ونوع الخدمات التي يمكن الحصول عليها.

ثم انتقلت لاستعراض خصائص نظام تقييم الإعاقة الذي يتوافق مع CRPD، وأهداف أنظمة تقييم الإعاقة، والمقارنة بين أنظمة التقييم المعتمدة على المقاربة الطبية وتلك الحديثة المعتمدة على التصنيف الدولي للأداء الوظيفي والإعاقة والصحة (ICF). كما تطرق

إلى الأداة المستخدمة لتنفيذ ICF وهو جدول تقييم الإعاقة لمنظمة الصحة العالمية WHODAS، وهو أداة سهلة الاستخدام من قبل الاشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم ومن قبل الاخصائيين.

وأشارت إلى أنه تم إرسال استبيان لكل دول حول الأطر القانونية بما في ذلك تعريف الإعاقة، وكيفية إجراء التقييم والجهة المسؤولة وبطاقة الإعاقة، وطلبت من ممثلي الدول الاطلاع على ملف بلدهم وتزويد فريق الاسكوا باي ملاحظات.

وقد رصدت الورقة أوجه التشابه والاختلاف في أنظمة تقييم الإعاقة بين البلدان حيث لوحظ ما يلي:

- أغلب البلدان تعرف الإعاقة كإعاقة دائمة والقليل يتحدث عن الإعاقة المؤقتة. وبعض الدول أصدرت قوانين حديثة اعتمدت التعريف المتفق مع CRPD
- أغلب البلدان لديها قوانين تتعلق ببطاقة الإعاقة وتصدر البطاقة، بخلاف الأردن والعراق والسودان التي لديها قانون حول بطاقة الإعاقة غير انه لم يُفعّل. أما في اليمن، فليس هناك بطاقة إعاقة ولكن تخصص خانة في بطاقة الهوية للإشارة إلى وجود إي إعاقة. في السعودية وقطر، تعتمد بطاقات أخرى تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالحصول على الخدمات الخاصة بهم.
- في بعض الدول يجري اعتماد عملية تقييم موحدة تخوّل الشخص الحصول على كل الخدمات التي يحتاجها مما يسهّل الوصول إلى الخدمات مثل تونس، بينما بعض الدول الأخرى تشترط تقييماً منفرداً لكل خدمة.
- في بعض الدول، تُحصَر مهمة التقييم بالجهات الحكومية، بينما في دول أخرى مثل فلسطين وسوريا تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور فاعل في عملية التقييم.
- لوحظ بالإجمال غياب التقييم الخاص بالأطفال.

وتتضمن الورقة دراسات حالة من المغرب وعمان والأردن ومصر، وقد كان أكثر ما يميز أنظمة التقييم في هذه البلدان، الاستفادة من الخبرات الإقليمية والعالمية ي المغرب، ورَقْمَنَة عملية التقييم في عمان، والبناء على الموارد الموجودة في مصر، وتنسيق عمليات التقييم في إطار واحد في تونس.

وفي الختام تم استعراض الدروس المستفادة والتوصيات التي تضمنت ما يلي:

- ينبغي البدء بتصميم نظام التقييم الوطني من خلال البدء بتصور النتيجة النهائية المتوخاة والقيمة المضافة.
- ضرورة مواءمة الأطر القانونية والسياستية مع الاتفاقية الدولة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD
- أهمية تحديد الموارد الموجودة والبناء عليها
- أهمية تجريب نظام التقييم على نطاق صغير قبل تعميمه، واعتماد نهج الاقدمية حيث لا يتم تطبيق نظام التقييم الجديد إلا على الحالات الجديدة
- اعتماد نهج تشاركي يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تمثلهم، تكريساً لمبدأ "لا شيء عنا من دوننا"
- معالجة أي ثغرات قد تمنع اتساق التقييمات
- إنشاء آلية اتصال فعالة بين الجهات الحكومية
- تفعيل استخدام الوسائل الرقمية والإلكترونية وهو ما يسهل الامر على المستخدمين وصانعي القرار، ويساهم بتخفيض التكلفة وربط الملفات.

- نشر المعلومات حول النظام الجديد لإعلام الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفيره بكل اللغات المعتمدة بما في ذلك لغة برايل.

الجلسة الثانية: عروض الدول حول الانتقال إلى أنظمة تقييم وتحديد للإعاقة ممتثلة للاتفاقية الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD

قام ممثلو عدد من الدول باستعراض تجارب بلدانهم في اعتماد أنظمة تقييم جديدة بما يتفق مع CRPD وتضمنت مداخلاتهم ما يلي:

- **السيد عزيز أزربي (المغرب)**: استعرض ممثل المغرب مشروع إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة والذي يعتمد على إصلاح النظام الموجود حالياً، ويرتكز كإطار قانوني على ال CRPD والقانون 97/13 والسياسة العمومية المندمجة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة على عدد من القوانين، ومخطط العمل الوطني 2017-2021 والسياسة العمومية للحماية الاجتماعية. وتقوم المغرب بتنفيذ مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية ولكن هناك صعوبة في استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة من خال نظام تقييم الإعاقة الحالي، لذلك سيجري الاعتماد على النظام الجديد الذي يتضمن تفعيل السجل الاجتماعي الموحد. ويقوم النظام الجديد بتقييم الوظائف، والأنشطة، والمشاركة المجتمعية، والعوامل البيئية. ويحاول النظام أن يعتمد على تقييم الإعاقة وإقرار الصفة لتقديم الخدمات (منطق العرض) والاستجابة للاحتياجات (منطق الطلب).

  وتناول السيد عزيز أزربي أهم خائص النظام الجديد، ومنها ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واستثمار موارد النظام الحالي، واعتماد الرقمنة. وتطرق إلى مراحل المشروع الخمس الأساسية وهي 1) إعداد معايير وأدوات التقييم؛ 2) إحداث الهياكل المؤسسية؛ 3) إعداد المرسوم التطبيقي الخاص بإصدار بطاقة الإعاقة؛ 4) تهيئة وتأهيل الموارد البشرية؛ 5) المرحلة الأخيرة إصدار البطاقة وإرساء النظام الجديد.

  وتطرق إلى المنهجية المتبعة مشدداً على أهمية اللقاءات التشاورية، وأشار إلى صعوبة تحديد المدة الزمنية للانتهاء من النظام الجديد بسبب تنظيم الاجتماعات خلال جائحة كورونا. كما شدد على أهمية وضع خطة تواصل للتعريف بالنظام الجديد.

- **واستعرضت السيدة غدير الحارس (الأردن)** تجربة بلادها في إرساء نظام حديث لتقييم الإعاقة. وأشارت إلى ان واقع حال تقييم الإعاقة في الأردن لا يختلف عن الواقع في العديد من البلدان العربية. فوزارة الصحة في الأردن هي حالياً الوزارة المسؤولة عن التقييم الذي هو بطبيعته تقييم طبي. وتحصل عمليات التقييم من قبل لجنة طبية مختصة لمن هم فوق 18 من العمر، وفي مراكز التشخيص لمن هم دون 18 من العمر.

  وينظر المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمكانية الاضطلاع بدور في عملية التقييم.

  وتجدر الإشارة إلى ان تعريف الإعاقة الذي تبناه قانون حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة قد تفوّق على التعريف الوارد في ال CRPD لأنه تناول الإعاقات العصبية مثل فقدان الإحساس بالألم. وسيكون هناك فريق متعدد الاختصاصات للعمل على مرحلة تطوير الأدلة الإجرائية، كما سيجري اعتماد تعريف مجموعة واشنطن في إحصاءات تعدادات المساكن والسكان.

  أما فيما يتعلق ببطاقة الإعاقة، ففي الوقت الحالي، أي خدمة تقدّم للأشخاص ذوي الإعاقة تتطلب تقييماً. بناء عليه، تم ربط عملية تطوير البطاقة التعريفية بالهوية الشخصية حيث ستتضمن الهوية شريحة CHIP لإدخال بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الحصول على الخدمات. كما جرى ربطها بالأحوال المدنية ويتم إصدارها إلكترونيا. والبطاقة ترتبط بسلة من الخدمات، وهناك دليل تعريفي يتضمن شروط الحصول على الخدمات مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية. كما تسعى

الحكومة إلى إنشاء شبكة علاقات مع القطاع الخاص لتعزيز المسؤولية المجتمعية، مثل أن تقدم وسائل النقل الخاصة تسهيلات لتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن للشخص المعني الاعتراض على قرار التقييم واستئنافه.

وأشارت السيدة غدير الحارس إلى أن الإجراءات المعتمدة خلال جائحة كوفيد19 لم تأخذ بشكل مباشر متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أفادت أن اهم التحديات التي تواجه هذه العملية هي مقاومة التغيير من قبل الطواقم الطبية، إضافة إلى النقص في بعض التخصصات مثل أطباء نفس للأطفال. كما شددت على أهمية وجود تشبيك بين مختلف الجهات التي تقوم بالتقييم وبناء بروتوكول ينسجم مع ICF.

- **وأشار الدكتور أشرف مرعي (مصر)** إلى أن الحكومة بدأت بتطبيق نظام جديد للتقييم متوافق إلى حد كبير مع المنظور الحقوقي وقامت بتدريب لطواقم المتاحة من خلال مراكز التأهيل الموزعة على كافة المحافظات. وأشار إلى بعض التحديات منها عدم معرفة العموم بوجود البطاقة الجديدة إضافة إلى وجوب إجراء تقييم إضافي منفصل للحصول على بعض الخدمات مثل السيارات المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد أن زميله السيد عبد الحميد كابش سيتطرق إلى التفاصيل فيما يلي.

- **وتناول الدكتور عبد الحميد كابش (مصر)** تفاصيل عملية التقييم الجديدة للإعاقة. وأشار إلى أنه تم الانتهاء من إعداد أداة تقييم للإداء الوظيفي وبدء تطبيقها في العام 2020، حيث يخضع الشخص ذو الإعاقة إلى تقييم وظيفي في مراكز محددة بعد الانتهاء من التقييم الطبي. وبسبب الضغط الكبير على اللجان الطبية، تم القبول بالتقييم الطبي من أي مصدر آخر مثل المستشفيات الحكومية والخاصة. وفي الحالات التي قد لا يتفق فيها التقييم الوظيفي مع التقييم الطبي، يتم تحويل الحالة إلى الجهة التي قامت بالتقييم الطبي للاستئناف. فلا بد ان يكون هناك اتفاق بين الأطباء وبين لجنة التقييم الوظيفي.
وأشار على أنه لا يمكن التعويل على ملئ البيانات من قبل العائلة، فلا بد ان يتم التقييم الطبي بشكل دقيق من قبل جهة طبية وان يتم التقييم الوظيفي من قبل أشخاص متخصصين في مراكز التأهيل.

وشدد على أهمية الموازنة بين دقة العمل والعدالة مشيراً إلى انه في بعض الأحيان قد تؤدي الدعوة إلى تسهيل الإجراءات إلى إصدار تقييمات غير دقيقة. بالنسبة للرقمنة، كل مراكز التأهيل مرتبطة بشبكة الكترونية لادخال ومشاركة بيانات تقييم وتحديد الإعاقة. ووزارة التضامن الاجتماعي تقوم بإدارة قاعدة البيانات هذه، وهناك مجموعة كبيرة من المراجعين الذين يراجعون التقييمات الوظيفية بشكل منتظم، لضمان رقابة الجودة.
وشدد على أهمية إعادة النظر بالقانون واللائحة التنفيذية للأمراض المؤهلة للحصول على بطاقة إعاقة، حيث ان بعض الامراض مصنفة طبياً على انها مؤهلة، ولكن عند التقييم الوظيفي لا يتم رصد أي قصور وظيفي.
وفي بعض الحالات تنتفي الحاجة إلى بطاقة إعاقة عند تغير البيئة لذلك يجدر الاخذ بالاعتبار عامل البيئة المدمجة. كما هناك مشكلة في إصدار البطاقات المتعلقة بالإعاقة المؤقتة لناحية المدة الزمنية واستقرار الحالة.

وبسبب ارتفاع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وارتفاع الطلب على الخدمات، كان هناك دائماً طلب كبير للحصول على بطاقة الإعاقة. وكان هناك اتفاق على صعوبة البدء بتنفيذ نظام التقييم الجديد في محافظة واحدة، فاتخذ القرار بالبدء بجميع

المحافظات، ولكن مع التركيز اولاً على الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة، والتي يعتبر الحصول على الحقوق والخدمات فيها الاكثر إلحاحاً. وينبغي ان يكون تقييم الحالة على انها شديدة من قبل كلا الجهتين، الفريق الطبي وفريق التقييم الوظيفي.

- **وتناول السيد سليمان الجهضمي (عمان)** تفاصيل تحديث تقييم الإعاقة في بلده، مشيراً إلى اهتمام الدولة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إنشاء المديرية العامة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومثابرة الحكومة على تقديم خدمات متنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من المشاركة في المجتمع. كما تم إصدار المرسوم 63 /2008 وقانون تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة تأكيداً على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى إقرار استراتيجية العمل الاجتماعي 2016-2025 التي ركزت على الانتقال من النهج الطبي إلى النهج الإدماج الاجتماعي وتعميم خدمات الدعم.
وفي سياق تحديث عملية التقييم، تم إنشاء مركز وطني متنقل لتقييم الإعاقة وسجل موحد للإعاقة. وتم إنشاء وحدة تقييم وإعادة تقييم للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحويل الأشخاص للدمج، وتحديد الأجهزة التيسيرية بالتعاون مع وزارة الصحة، وتنفيذ زيارات منزلية لتحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتقييم البيئة التي يعيشون فيها. وهذه العملية تخضع الآن لفترة تجريبية منذ 2018. ويجري حالياً الانتهاء من مشروع تقييم الإعاقة لمن هم دون 18 سنة. وشدد على ان أبرز التحديات وجود وحدة تقييم مركزية لذلك جرى انشاء وحدات تقييم في المراكز الاجتماعية حول المحافظات. ومن التحديات ايضاً عدم وجود طبيب خبرة في وحدة التقييم وهو مطلب أساسي، وكثرة الطلبات للحالات الطبية، إضافة إلى عدم توافر مقاييس متوافقة مع البيئة العمالية.

- وشكر **السيد حمود الشبيبي (عمان)** الإسكوا، وعبر عن حزنه لسماع أن السيدة جيزيلا نوك ستتقاعد قريباً، لكن المجموعة ستبني على إنجازاتها. أشار السيد الشبيبي إلى أن عمان كانت تتعاون في مشروع حول تقييم الإعاقة مع اليونيسف وأضافت مكونًا جديدًا، أي دراسة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، لأنه ليس فقط الجانب الطبي كان مهمًا. علاوة على ذلك، شكلت عمان مجموعة عمل بمشاركة جهات فاعلة مختلفة (وكذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة) لتطوير مبادئ توجيهية وطنية حول ادماج الإعاقة وقطاع النقل لتوسيع الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
-

<u>الجلسة الثالثة: جلسة نقاشية ومناقشة آخر التحديثات</u>

السيد أليستير دي جيتانو (مالطا)، من الأمانة البرلمانية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن: أبلغ المشاركين أن الإصلاحات في مالطا تسير ببطء بسبب جائحة كوفيد-19 والتغييرات الإدارية: فلقد تغير الوزير المعني مرتين وكما تم تعديل هيكل إدارة الخدمة المدني، في الوقت نفسه، كانت هناك موافقة سياسية لبدء الإصلاحات المتعلقة بتقييم الإعاقة من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة العدالة الاجتماعية والتضامن والأسرة وحقوق الطفل. قبل أسبوعين تم تسليم ملف الإعاقة إلى وزارة الدمج [والرفاهية الاجتماعية]. ستبدأ المرحلة الأولى من الإصلاحات في عام 2021: حيث ستنتقل مالطا من النموذج الطبي، إلى نموذج أولي يعتمد على WHODAS. ستكون المرحلة الثانية ذات طبيعة وظيفية أكثر وستأخذ في الاعتبار جوانب معينة من التصنيف الدولي للأداء.

فيما يتعلق بخطط المستقبل، اقترح السيد جيتانو تعزيز التعاون في مجال البحث المشترك في عام 2021 في إطار آلية "منتدى فاليتا"، لكنه كان أيضًا مستعدًا لتقديم اقتراحات أخرى. وأشار السيد جيتانو إلى أنه كان على علم بعمل الإسكوا في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها. وأن هناك مؤسسة ذات خبرة مناسبة في الحكومة [المالطية] يمكنها التعاون مع الإسكوا في هذا الموضوع.

أشارت السيدة نورة الجبالي (المملكة العربية السعودية) إلى أن المملكة العربية السعودية تعمل على إنشاء سجل وطني موحد [للأشخاص ذوي الإعاقة]. ولهذه الغاية، تعاونوا مع مقدمي الخدمات - وزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية - الذين لديهم سجلاتهم الخاصة [لمستخدمي] الخدمات التي يقدمونها. سيتم ربط هذا السجل المركزي الموحد بوزارة الداخلية من خلال البطاقة المدنية. تتوفر أيضًا خدمة التقييم الإلكتروني للإعاقة: يمكن للمستخدمين تحميل مستندات الإعاقة الخاصة بهم على موقع الويب وهذا يسمح بتوسيع هذه الخدمة إلى مناطق مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يتم حالياً اعتماد نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث سيتماشى مع جميع الاتفاقيات ذات الصلة.

وقدمت السيدة جيزيلا نوك (الإسكوا) آخر المستجدات حول أنشطة الإسكوا الحالية في مجال الإعاقة والخطط للعام المقبل. وشكرت السيدة نوك للمشاركين على تبادل خبراتهم والتحديات التي يواجهونها. وأشادت بتصميم مصر على بناء الوعي ليس فقط بين العاملين في القطاع الطبي، ولكن أيضًا بين الإدارة العامة بشكل عام.

وأشارت كذلك إلى أنه إلى جانب الورقة المتعلقة بتقييم الإعاقة، تعمل الإسكوا على رصد قائمة بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية. وسوف يتم مشاركة هذه القائمة الأولية مع مجموعة خبراء الإعاقة لإضافة أي منظمات إضافية في بلدانهم. ثم دعت المشاركين إلى تقديم تحديثاتهم وتعليقاتهم على الورقة الخاصة بتقييم الإعاقة. وأضافت السيدة نوك أن الإسكوا تعمل على تحليل الوضع الراهن فيما يخص الإجراءات المتعلقة الإعاقة في لبنان بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية. علاوة على ذلك، ستقوم الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمساندة لبنان في صياغة استراتيجية وطنية للإعاقة.

في كانون الأول/ديسمبر 2020، نظمت الإسكوا حملة توعية حول دمج ذوي الإعاقة في مكان العمل، مع مقاطع فيديو لشركات في القطاع الخاص من جميع أنحاء المنطقة. وبما أنها قضية مستمرة، تخطط الإسكوا لتوسيع نطاق هذه الحملة من خلال جمع مواد إضافية ذات صلة. طلبت السيدة نوك من المشاركين تبادل أي مواد توعوية ذات صلة على المستوى الوطني.

علاوة على ذلك، نوهت إلى أن مستشارو الإسكوا - السيد إبراهيم عبد الله والسيدة مها خشن باجشو - يعملون حالياً مع د. علاء سبيع على مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى مساعدة البلدان على تعميم إدماج الإعاقة. على سبيل المثال، السيدة خشن باجشو تعمل مع اليونسكو لإنتاج دليل لواضعي السياسات والمعلمين بشأن احتياجات وأدوات التعليم الشامل. كما تعمل الإسكوا مع ليبيا على دمج الإعاقة في استجابة كوفيد، ومع السودان على تطوير دليل تدريب للمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين لتحسين استجابة كوفيد المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. علاوة على ذلك، يعمل فريق التكنولوجيا في الإسكوا على موقع إلكتروني سهل الوصول، ويحتوي على على مواد حول النفاذية الرقمية. سيتضمن الموقع ميزة طلبها بعض أعضاء الفريق الخبراء: صفحة خاصة بالفريق، محمية بكلمة مرور، حيث تمثل منصة لنقاط التواصل لتبادل ومناقشة الموضوعات بأمان، ومشاركة أي مسودات ووثائق متعلقة بالإعاقة.

وأشار **السيد محمد نوار العوا (الإسكوا)** إلى أنه ينبغي للمنطقة العربية بذل المزيد من الجهود لتحسين النفاذية الرقمية، على الرغم من أن العديد من البلدان (مثل قطر وعمان) لديها جهود متقدمة في هذا المجال حتى على المستوى الدولي. بناء على أفضل التجارب الإقليمية والدولية، تحاول الإسكوا ابتكار نموذج لدعم تطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية في البلدان العربية. علاوة على ذلك، تحاول الإسكوا تحديد المعايير الفنية الدولية الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الهدف الرئيسي من عمل الإسكوا هو تزويد الناس وصناع القرار في المنطقة بالأدوات التي يمكن استخدامها بسهولة لتطوير السياسات الوطنية أو المعايير الفنية. لذلك، فإن الهدف الرئيسي وراء نموذج الإسكوا هو مساعدة صانعي السياسات

على تطوير سياسات وطنية وضمان حقوق متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والتوظيف والانتخابات، وبالتالي، تمكين المشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة اليومية. يتضمن النموذج الذي طورته الإسكوا المكونات الرئيسية للاستراتيجية ويمكن أن يساعد أي صانع قرار في المنطقة العربية على وضع سياسة شاملة أو اختيار المبادئ التوجيهية الفنية المناسبة. طورت الإسكوا عددًا من النماذج لمواقع الويب، وإمكانية الوصول عبر الأجهزة المحمولة، ومحطات الوصول العامة، وإمكانية الوصول إلى البطاقات الذكية، ولشراء منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجلسة الختامية: مناقشة جدول أعمال مجموعة خبراء الإعاقة لعام 2021

دعت السيدة جيزيلا نوك المشاركين لمناقشة خطة فريق الخبراء السنوية لعام 2021. من أجل الالتزام بوقت الاجتماع، سيتم مواصلة النقاش حول خطة العمل عبر الايميل، حيث سترسل الاسكوا مجموعة مواضيع تم طرحها من قبل الدول في السابق ليتم التأكد من أهميتها في الوقت الراهن.

ستواصل الإسكوا العمل على ملف النفاذية الرقمية والتقنيات المساعدة (سيتم مشاركة مسودة لورقة مفاهيمية حول التقنيات المساعدة قريباً).

في إطار منتدى فاليتا، ستحاول الإسكوا إنشاء شبكة بحثية من الجامعات لتدريب أفضل الباحثين الناطقين بالعربية حول الإعاقة. تود الإسكوا تشجيع الجامعات العربية على إجراء دراسات حول الإعاقة والتواصل في شبكة واحدة، بحيث يمكنهم التعلم من بعضهم البعض والتعاون. تم تأجيل هذا النشاط بسبب كوفيد-19.

كما أبلغت السيدة نوك المجموعة بأنها لن تقود هذا العمل قريبًا بسبب تقاعدها، لكنها تتركهم في الأيدي الأمينة لزملائها.

المرفق (1) قائمة المشاركين

تونس السيدة رجاء بن براهيم مديرة التضامن والتنمية الاجتماعية وزارة الشؤون الاجتماعية **عُمان** السيد حمود بن مرداد بن حمود الشبيبي مدير عام المديرية العامة لشؤون للأشخاص ذوي الإعاقة وزارة التنمية الاجتماعية السيد سليمان بن حميد الجهضمي مدير عام مساعد المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وزارة التنمية الاجتماعية **فلسطين** السيد جمال عمر وزارة الشؤون الاجتماعية **قطر** السيدة لآلي أبو ألفين المديرة التنفيذية مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي **لبنان** القاضي عبدالله أحمد وزارة الشؤون الاجتماعية	**ليبيا** السيد بشير عاشور الفيتوري مستشار شئون الإعاقة وزارة الشئون الاجتماعية **المملكة العربية السعودية** السيدة نوف المليحان هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة السيدة نورة الجبالي هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة السيدة مها المحيميد هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة **مصر** السيد أشرف مرعي أمين عام المجلس الوطني لشؤون الإعاقة د. عبد الحميد كابش مستشار المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة السيد وائل همام المجلس الوطني لشؤون الإعاقة الدكتور حسين أبو الحسن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المملكة الأردنية الهاشمية السيدة غدير الحارس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة **الكويت** السيدة عائشة أبو أحمد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة السيدة حنين العوضي الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة **موريتانيا** السيد عبد الله ادياكيتي مستشار قانوني للوزير وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة **المغرب** السيد عزيز أزربي رئيس مصلحة الوقاية والتحسيس وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية الرباط **مالطا** الدكتور اليستار دي جيتانو منسق مكتب قضايا الإعاقة، فاليتا السيدة رودا كلير جارلاند المدير التنفيذي لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة **جامعة الدول العربية** السيدة ناتاشا أحمد قسم التنمية والشؤون الاجتماعية جامعة الدول العربية	**موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)** الدكتورة مهريناز العوضي مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيدة جيزيلا نوك رئيسة قسم التنمية الاجتماعية الشاملة في شعبة التنمية الاجتماعية السيدة فتحية عبد الفضيل مسؤول اجتماعي أول مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة الدكتور علاء سبيع المستشار الإقليمي للإعاقة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيدة سمية المجذوب مسؤولة تنمية اجتماعية مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيد أنطون بيورك مستشار لدى الاسكوا مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيد إبراهيم عبدالله مستشار لدى الاسكوا مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيدة ليودميلا باتورا مسؤولة تنمية اجتماعية مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة ليز دينر مسؤولة إدارة برامج مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا السيدة مها خشن باجشو مستشارة لدى الاسكوا مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة السيدة نادين شلق مساعدة أبحاث مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة الدكتور محمد نوّار العوّا مستشار إقليمي للتكنولوجيا من أجل التنمية مجموعة الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا	

المرفق (2): جدول الأعمال

الخميس 17 كانون الأول/ديسمبر 2020	
9:30- 10:00	الدخول لتجريب المنصة
10:00 – 10:10	**الكلمة الافتتاحية والمقدمة** جيزيلا نوك، رئيسة قسم التنمية الاجتماعية الشاملة في شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا التعريف بالمشاركين
10:10 – 10:40	**الجلسة (1): عرض مسودة الورقة الفنية "أنظمة تقييم وتحديد الإعاقة في المنطقة العربية"** سمية المجذوب، مسؤولة تنمية اجتماعية، الإسكوا
10:40 – 11:40	**الجلسة (2): عرض تجارب الدول في الإنتقال إلى نظام لتقييم وتحديد الإعاقة بشكل متو افق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** **(5-6 دقائق لكل عرض)** إدارة الجلسة: جيزيلا نوك، الإسكوا
11:40 – 12:10	**الجلسة (3) جلسة نقاشية حول الجلسة (1) و(2) حول أنظمة تقييم وتحديد الإعاقة**
12:10– 12:20	**الجلسة (4) مشاركة آخر التحديثات، ومناقشة جدول أعمال مجموعة خبراء الإعاقة لعام 2021**
12:20 – 12:30	**ختام الجلسة**